المنتدى الاقتصادي الثاني

نحو تنمية اقتصادية مستديمة

وسط حضور إعلامي كثيف، ومشاركة فعالة من الخبراء والعلماء في مجال الاقتصاد، نظمت العاصمة الرياض المنتدى الاقتصادي الثاني «نحو تنمية اقتصادية مستديمة»، في الفترة من ٢- ٤ من ذي القعدة سنة ١٤٢٦، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض، وقد اتجهت أنظار العالم صوب العاصمة السعودية الرياض، لكونها أكبر تجمع يبحث في القضايا الجوهرية للاقتصاد السعودي، ومؤسسة فكرية تشخص قضايا الاقتصاد الوطني. وينبع الاهتمام الدولي بهذا المنتدى لانعقاده بعد فترة وجيزة من تحقيق أهم الإنجازات التي أحرزتها المملكة العربية السعودية، داخلياً وخارجياً، كانضمامها رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية، واحتضانها منتدى الطاقة الدولي بالرياض، الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز، حفظه الله، بالإضافة إلى اعتماد مجلس الوزراء خطة التنمية الخمسية الثامنة.

ومما أعطى المنتدى بعداً إقليمياً ودولياً، أنه حظي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - أمير منطقة الرياض - الذي رعى المنتدى نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله.

حفل الافتتاح:

افتتح الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - رئيس المنتدى، وقال في كلمته بهذه المناسبة: إن انعقاد منتدى الرياض الثاني في هذه المرحلة يأتي في الوقت المناسب الذي تحتاج فيه المملكة إلى مثل هذه المنتديات، واللقاءات، وأضاف: أننا نعيش في مرحلة تفرض الكثير من التحديات، وهذا يتطلب نظرة موضوعية شاملة لتطوير آليات الاقتصاد، وهو تطوير يجب أن يكون مبنياً على الدراسة، والأسس العلمية الصحيحة.

وقال: إن هذا الأمر يزداد أهمية مع دخول المملكة في منظمة التجارة العالمية، الذي يتطلب تعاطياً مختلفاً لإدارة دفة الاقتصاد، نضمن من خلالها وجود اقتصاد قوي ومنافس.

لافتاً إلى أن البلاد عملت الكثير من الاستعدادات لهذه المرحلة، من خلال إيجاد بيئة استثمارية أكثر نضجاً ومواءمة للمرحلة المقبلة، وأنه تم التركيز، منذ وقت بعيد، في إرساء البنية التحتية، التي يحتاج إليها قطاع الأعمال ليعمل بجد، وليجذب الرساميل الوطنية، والأجنبية.

وبيّن الأمير سلمان أن منتدى الرياض الاقتصادي فتح المجال لتبادل الأفكار

الاقتصـادية؛ من أجـل إرسـاء القوعد القوية التي تسهم في تعزيز المبادرات الخلاقة، وتساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية المقبلة، وأضاف قائلًا: إننا نتطلع إلى ما يخرج به المنتدى من توصيات، من شأنها أن تدفع الاقتصاد المحلي إلى الأمام، وتسهم في تحقيق أهدافها في ما ينعكس بالخير الكثير.

وتوجه رئيس المنتدى بالشكر الجزيل إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، على عملهما الدؤوب من أجل خدمة هذا البلد، ومواطنيه، وحرصهما على تهيئة جميع السبل، التي تمكّن قطاع الأعمال من تحقيق أهدافه، والشكر موصول للقائمين على هذا المنتدى.

وأوضح حسين العذل – الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية في الرياض – أن تنظيم منتدى الرياض الاقتصادي يأتي انطلاقاً من الحرص على مصالح القطاع الخاص، وفي سبيل تحقيق التنمية المستديمة للمملكة، موضحاً أن الغرفة التجارية، عملت مع رجال الأعمال، وعدد من المختصين منذ أكثر من عامين على تحديد أبرز القضايا التي ستتم مناقشتها لخدمة المصلحة العليا للبلاد.

وقال العذل: إن المنتدى يهدف إلى الوقوف على معوقات النمو الاقتصادي، وتعزيز مبدأ الحوار، والمناقشة، لافتاً إلى أن المنتدى عمل على إقامة ورش العمل في الكثير من مدن المملكة، بهدف إثراء النقاش، والخروج بمحاور جيدة ومناسبة، مفيداً أن المنتدى حرص على متابعة التوصيات، التي تمخض عنها المنتدى الاقتصادي الأول، مؤكداً أن الكثير منها أخذ طريقه من خلال القرارات الحكومية، التي صدرت لاحقاً.

وأضاف العذل أن أبرز ما يشغل بال المنضمين إلى هذا المنتدى هو رفع كفاءة الأداء الاقتصادي المحلي، ومستوى دخل المواطن، مبيناً أن المؤشرات التي سبقت عقد المنتدى كانت تؤكد ضعف معدلات النمو الاقتصادي في المملكة، وأن هذه المعدلات ارتفعت خلال الفترة الأخيرة.

كما أكد عبدالرحمن الجريسي – رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالرياض – في حفل الافتتاح، أن المنتدى يسهم بشكل فاعل في تقديم الدراسات، والنقاشات، والتوصيات التي تسهم في طرح الحلول، وتحقيق التطلعات.

مشيراً إلى أن المنتدى عمل على بحث أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها قضية تطوير العلاقة وتكاملها بين القطاعين: العام والخاص، والشفافية في توفير البيانات والمعلومات.

المليك الفكرة والانطلاقة:

لم يغب عن بال خادم الحرمين الشريفين الدور التكاملي بين القطاعين: العام والخاص للنهوض الشامل بالاقتصاد الوطني، والانتقال به إلى آفاق التقدم، والمنافسات العالمية، ومما يؤكد ذلك الدور الريادي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يرأسه، رعاه الله.

وفي هذا المنحى دعا المليك القطاع الخاص إلى الاضطلاع بدوره الرائد في قيادة مسيرة الاقتصاد الوطني؛ بهدف تهيئته لمجابهة التحديات الاقتصادية، والاجتماعية في المرحلة المقبلة، التي ستشهدها المملكة، والمتمثلة في النقلة الاقتصادية التي ستشهدها المملكة، خصوصاً بعد دخولها منظمة التجارة الدولية، وقد استجاب القطاع الخاص – ممثلاً في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض – لهذه الدعوة الكريمة، وحولها إلى أجندة عملية، تم تفعيلها من خلال ورش عمل تبنت اقتراحات، وتوصيات مستنيرة، تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، تلبية لطموحات القيادة الرشيدة، المتطلعة دوماً إلى إيجاد بيئة اقتصادية تتسم بالمرونة، والواقعية، وتمتلك آليات الاستجابة الكافية لمتطلبات الظروف المتغيرة واستحقاقاتها.

تفرد المنتدى:

جاء هذا المنتدى مواصلة للمنتدى الاقتصادي الأول، ولكنه تفرد عن غيره من المنتديات، بالمنهجية والدقة في النتائج، ومبعث هذا التفرد نابع من الهدف الحقيقي لهذا المنتدى، وهو أن يكون لبنة أساسية من لبنات الإصلاح الاقتصادي، ينصهر في بوتقتها كل المعنيين بهذا الشأن في كل القطاعات ذات الهم المشترك في هذا المجال الحيوي.

وبهذا الفهم المتقدم، والنظرة المتعمقة، كان المنتدى شاملاً، ومستوعباً لكل الجوانب الاقتصادية، وقد دارت فعالياته طوال أيام انعقاده من خلال سبعة محاور، شارك فيها الكثير من ذوي الاختصاص، من كل أنحاء المملكة، في القطاعين العام والخاص، وامتازت بشمول الرؤى عبر الأوراق التي تم طرحها، وإثراؤها بالنقاش المتبادل بشفافية ووضوح، بين المتحدثين، والمحاورين، وحضور المنتدى.

المحور الأول

العلاقة بين القطاعين العام والخاص وسبل تطويرها:

رأس جلسة هذا المحور سمو الأمير محمد بن خالد بن عبدالله الفيصل، وقدم هذه الورقة سعادة الأستاذ سليمان المنديل، وكان من المحاورين في هذه الجلسة معالي الدكتور عبدالرحمن التويجري، ومعالي المهندس عبدالله المعلى، وقد أثارت الورقة الكثير من القضايا، بشكل شفاف، ومتفاعل، إذ انصب الحديث فيها على ضرورة التفاعل، والتكامل بدلاً من التنافس؛ وذلك خلال تحديد المعوقات التي تواجه القطاع الخاص فيما يخص طلبات رجال الأعمال السعوديين.

وطالب عدد من الحضور بضرورة إعادة النظر في التخصيص، ونادى سليمان المنديل بضرورة إنشاء هيئة حكومية تهتم بهذا الجانب، وتوجد جدولاً زمنياً لعمليات التخصيص في المملكة، تسهيلاً لعمليات صناعة القرار من قبل المستثمرين، ومساعدتهم لتحديد القطاعات المطروحة ضمن برامج التخصيص.

وأفاد نحو ٨٠٪ من المستثمرين - بحسب الدراسة التي قدمها المنديل - أن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت عنها منذ خمس سنوات، بسبب ارتفاع معدلات الجريمة، والسرقة، وزيادة تكلفة الحراسة، والأمن لممتلكاتهم، وأصولهم، إضافة إلى إن ٦١٪ منهم يعتقدون أن السلطات الأمنية لا تحميهم بالقدر الكافي.

واقترحت ورقة سليمان المنديل، إسناد تخصيص الشركات إلى كيان مؤسسي، مستقل ومتفرغ، ويرتبط بأعلى سلطة تنفيذية بالدولة، كما حدث في تجربة ماليزيا، وأكدت الدراسة انعكاس ذلك على الإسراع بمعدلات التخصيص، إضافة إلى التوسع في برامج عقود الشراكة بين القطاع الخاص والعام، من خلال وضع إطار تنظيمي، يناسب طبيعة كل نشاط، لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، والحرص على توفير الشفافية الكاملة في عمليات الخصخصة، أمام القطاع الخاص، مع تفعيل الأنظمة المتعلقة بتعزيز المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك.

وأوضحت الدراسة أن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد السعودي خلال الفترة المقبلة، يتمثل في قدرته على التكيف،

إحدى جلسـات المنتدى

والتطور مع متطلبات الاقتصاد العالمي، ومتغيراته، وإيجاد موقع على خريطة المنافسة العالمية، وهذا ما يتطلب إصلاح بيئة الاستثمار المحلي، وتطوير الأدوار والعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص، من خلال إستراتيجيات جديدة.

واستهدفت الدراسة تحليل مسيرة تطور هذه العلاقة، والمساهمات، والأدوار المنوطة بالقطاعين في المملكة في الفترة الماضية، وتحديد المشكلات والمعوقات التي تعترض تفعيل هذه العلاقة في المستقبل، وتشخيصها، بغية بلورة العوامل المسؤولة عن تحقيق انسيابية العلاقة، وتكامل الأدوار، وتدرج الإحلال بينهما بطريقة لا تؤدي إلى حدوث هزات مفاجئة، واقتراح المداخل، والمحاور، والأولويات اللازمة لتحسين هذه العلاقة، وتطويرها، والارتقاء بها لتتمشى مع الظروف والمستجدات المحلية والدولية في المستقبل القريب، لخدمة التنمية المستديمة بالمملكة، والمحافظة على المنجزات التي سبق تحقيقها.

واتضح من الدراسة أن أهم المشكلات التي تعترض تنمية العلاقة بين القطاع العام والخاص، وتطويرها، تتمثل في الأمن، والقضاء، والنظم، والتشريعات الحكومية، والعلاقات الاتصالية بين موظفي الأجهزة الحكومية، والعاملين بالقطاع الخاص نفسه.

المحور الثاني

الشفافية والمساءلة:

وقد كانت جلسة المحور الثاني برئاسة سمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد، وتقديم الدكتور عبدالعزيز بن حمد العويشق – مدير إدارة التكامل الاقتصادي بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون – ومحاورة المهندس خليفة الضبيب.

وأكد الدكتور العويشق في ورقته ضرورة تعزيز الشفافية، والمساءلة، عبر الآليات القانونية؛ وذلك بزيادة عدد القضاة، والمساعدين، وضرورة الشفافية في القضاء، واللجان شبه القضائية، وتدوين الأحكام ونشرها، ووضع دليل شامل، بالإضافة إلى وضع ميثاق للشفافية، والمساءلة في القطاع الخاص، وتوفير نصوص القوانين، والسياسات، والدراسات التي تعدّها الدوائر الحكومية، وتوفير البيانات الرئيسة للاقتصاد الكلي، بيانات المالية العامة الرئيسة، بجانب البيانات المتعلقة بالقطاع النفطي، وفق آلية محددة.

وشددت الدراسة التي قدمها العويشق على أهمية إلزام المسؤولين الحكوميين شرح التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية المهمة، مثل البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض سعر البترول، أو زيادته، وزيادة الإنتاج النفطي أو تخفيضه بشكل دوري، كلما دعت الحاجة

إلى ذلك، وإلزام المسؤولين توضيح كيفية تنفيذهم لمهامهم، ومسوغات القرارات التي يتخذونها، إضافة إلى أن هناك حاجة إلى توفير قنوات للشكوى، والتظلم، وتخصيص إدارة خاصة بها، ووضع برنامج زمني للبت فيها، والحاجة إلى تعزيز الآليات القانونية اللازمة للمساءلة، ووضع ميثاق للشفافية، والمساءلة في القطاع الخاص، تقوم الشركات المساهمة، بشكل طوعي، بتبنيه، وتلتزمه أمام مساهميها، وأمام الدوائر الرقابية، بحيث يصبح الميثاق ملحقاً لنظام تأسيس الشركة.

وعددت الورقة نقاطاً كثيرة شملت مفهوم الشفافية، والمساءلة الاقتصادية، كما تعرفها المنظمات الدولية، وعناصر الشفافية، والمساءلة التي يجب توفيرها وفق المعايير الدولية، والبيانات الأساسية التي يجب توفيرها في المجال الاقتصادي، والشفافية والمساءلة، وعلاقتهما بالتنمية، بجانب المعايير التجارية الدولية، وواقع الشفافية والمساءلة، وتطوير سياسات الشفافية، وآلياتها في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك استعرضت الورقة واقع الشفافية في القطاعين: العام والخاص في ضوء المعايير الدولية المتبعة، خصوصاً التي طورتها منظمة تجارة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي.

وأشار العويشق في ورقته إلى أن تحقيق الشفافية، وفقاً لما تنص عليه المعايير الدولية، يتطلب توافر تسعة عناصر.

مشروع لحماية النزاهة والمال العام:

وفي هذا الإطار أكد محمد الشريف – وكيل وزارة المالية السابق – في مداخلة له أن الحاجة أصبحت ملحة في الوقت الراهن إلى العمل الجاد نحو إشهار مشروع يختص بحماية المال العام، وحماية النزاهة، وحفز الموظف المخلص، في حين أكد رجل الأعمال حسين أبو داود أهمية تثقيف الوزراء، ووكلائهم بما تحققه الشفافية من تقدم للاقتصاد، والوطن بشكل عام، ونادى بضرورة تغيير شفافية المجتمع، حسب المتغيرات الاقتصادية، مع مراعاة الخصوصية السعودية، باعتبار الدين.

وقال الدكتور فهد السلطان – الأمين العام مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية – إن السبب في نقص الشفافية يعود إلى ثقافة المجتمع، المبنية على السرية، وعدم وجود نظم تؤطر طرح العمل بأسلوب واضح، وشدد السلطان على ضرورة إيجاد نظام واضح يكفل الشفافية، والإفصاح في قطاعات التنمية.

وقال بعض المشاركين في النقاش: إن هناك فجوة بين الجهة المشرعة، والجهة المنفذة للقوانين، بالإضافة إلى أنه يجب وضع أسس تطوير المؤسسات التعليمية، وخصوصاً المهنية.

ونبّه المهندس خليفة الضبيب – من غرفة الشرقية – في مداخلته إلى ضرورة تحسين مستوى الشفافية، مبيناً أن المملكة تحت المرتبة رقم ٧٠ من ١٥٤ دولة في الشفافية، وقال: إن غياب الشفافية، يؤدى إلى إيجاد بيئة لانتشار الفساد الإداري، وتصبح الشائعة هي المحرك لأمور المجتمع.

ونتج من ذلك النقاش اقتراح بإيجاد جهاز مستقل يرتبط بالقيادة العليا للبلاد، تعطى له صلاحيات تمكنه من القيام بمهمته، ورفع الحرج عنه، واتفق المحاورون أيضاً، وعدد من الحضور على أن عدم نشر البيانات أسهم في ضآلة تصنيفها، وأنه يجب نشر تقارير الجهات الرقابية، مثل ديوان المراقبة العامة، للحد من الفساد، بحيث يتضمن المخالفات دون ذكر أسماء.

وقد مثلت ورقة الشفافية، والمساءلة المحور الأساسي في المؤتمر الصحفي، الذي عقدته اللجنة النسائية، بعد انتهاء عرض الورقة في قاعة المؤتمرات، بين الإعلاميات ممثلات الصحف المحلية، وكل من المهندسة نادية بخرجي، والأستاذة أمل العليان، والأستاذة وفاء آل الشيخ، وطرح في المؤتمر الصحفي موضوع الشفافية، وكيفية تحقيقها في الإدارات النسائية الحكومية، والقطاع الخاص النسائي، وأوضحت الأستاذة أمل العليان أن هناك جهات رقابية تتولى التفتيش على سير العمل في الأقسام النسائية التابعة للقطاع العام، مشيرة إلى القسم النسائي بديوان المراقبة العامة، وقالت: إن عدم وجود اختصاصيات قانونيات يشكل حجر عثرة في طريق الشفافية المطلوبة، إلا أنها أعربت عن أملها بانتهاء هذه العثرة بمجرد تخرج الدفعة الأولى من جامعة الملك سعود بعد أربعة أعوام من قسم القانون، الذي افتتح هذا العام في كلية العلوم الإدارية، وقالت المهندسة نادية بخرجي: إن هناك بعض الحواجز في العمل لا يمكن أن يتخطاها مندوب، أو وكيل للمرأة العاملة، ولابد أن تتولى زمام أمورها بنفسها، منوهة بتجربتها الشخصية في هذا ا لمجال، وطالبت بإعطاء المرأة الثقة، لتتمكن من إنجاز ما تطمح إليه في ميدان العمل العام

والخاص، مشيرة إلى دور الأهل في هذا المجال.
وقالت الأستاذة أمل العليان: إن الشفافية هي ثقافة في المقام الأول، فلو تربّى المجتمع على ثقافة المكاشفة، والمصارحة، لما تواجدت أزمة شفافية، بحيث أصبحت المملكة في المركز السبعين بين الدول في سلم الشفافية، كما اقترحت الأستاذة وفاء آل الشيخ وجود لجنة لمتابعة توصيات المنتدى، وتذليل العقبات أمام تنفيذها، بالإضافة إلى اقتراحها عمل برامج تدريبية للموظفات اللواتي على رأس العمل في كيفية التعامل مع المعلومة، ومتى تكون المعلومة سرية، وغير قابلة للتداول، ومتى ينبغي أن تعلن، مشيرة إلى أن الغرف التجارية تقوم بعمل لقاءات شبه دورية لسيدات الأعمال تتيح لهن فرص التعلم، واكتساب المزيد من المهارات في التعامل مع المعلومة، بالأخذ والعطاء.

المحور الثالث:

جاهزية القطاع الخاص لانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية:

رأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز- مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول - جلسة جاهزية القطاع الخاص للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي قدمها الدكتور فواز العلمي، وشارك في المحاورة فيها كل من الدكتور عبدالله العبيد، والأستاذان: صالح الحصيني، وعبدالله الراجحي.
وأبان الأمير عبدالعزيز في هذه الجلسة أن لجنة وزارية شكلت لتقدير ما يستجد من أمور تختص بالمنظمة ومتابعتها، مشيراً إلى أن هناك منافذ ووسائل متعددة للتوعية بعملية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وبيّن سموه مدى تأثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالانضمام، موضحاً أن كثيراً من الشركات الأوربية أغلقت؛ لأنها لا تملك ميزة نسبية، وأن ما بني على عدم توافر بيئة استثمارية معينة يتلاشى، خصوصاً في ظل ظروف ذات طابع احتكاري، تؤكد أن الميزة النسبية، وتطابق المهام، والأنشطة، والجوانب التكميلية، هي المعيار الحقيقي للنجاح.
وفي مداخلة حول مدى التعامل مع إسرائيل، في ظل انضمام المملكة، أوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن المادة ١٤ تشير إلى أن من حق الدولة أن تحدد دولاً معينة لعدم المتاجرة معها، وهو حق مكتسب مرة واحدة عند الانضمام، وقبله، وأن المملكة لم تكن استثناء في الاستفادة مما توفره أنظمة التجارة العالمية.

ديناميكية القطاع المصرفي:

أوضح الدكتور محمد الجاسر أن تقويم المخاطر في القطاع المصرفي، ومستوى الإفصاح عاليان في المملكة، نافياً أن تكون المملكة قد وضعت العوائق لتدفق الأموال، وقال: إن القطاع المصرفي في المملكة يتصف بديناميكية لكل مستثمر، يريد الاستفادة من خدماته، مؤكداً قوة الجهاز المصرفي على المنافسة.
واستعرض الدكتور فواز العلمي في ورقته المبادئ الأربعة للانضمام إلى المنظمة، وخصائصها، وأهميتها، والتحديات التي تواجه المملكة، والحلول المتاحة، وقال: إن ما تتمتع به المملكة من ثقة من قبل الدول الأعضاء، وكيفية تعظيم مكاسب الانضمام، وتفادي الأضرار، بجانب اقتناص الفرص، والحصول على أكبر حصة في الاستثمار، يعدّ من المكاسب الكبرى التي حصلت عليها المملكة، بجانب ترشيد البيروقراطية المحلية، وبناء التحالفات المناسبة، وتعاون القطاعين العام والخاص، واستغلال المكاسب.
وأشار عبدالله سليمان الراجحي - الرئيس التنفيذي لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار - إلى أن مستوى الجاهزية في القطاع المصرفي تحسباً للمنافسة المقبلة، يعدّ مرتفعاً، مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية المحلية، وقال: إن هناك حاجة ماسة إلى اتباع المزيد من الإجراءات لرفع مستوى الجاهزية، بأكثر مما هو عليه، مؤكداً أن القطاع البنكي اكتسب الخبرة الكبيرة من خلال احتكاكه بالبنوك المحلية، والأجنبية، وأنه قوي وقادر على المنافسة، ولا يتخوف من البنوك الأجنبية المقبلة.
ودعا الراجحي إلى تشكيل فريق متخصص يقوم بدراسة احتياجات أنشطة القطاع الخاص المحلية ما بعد انضمام المملكة إلى هيئة السوق المالية، لتطوير الرقابة المصرفية، وإنشاء المكاتب الاستشارية، لفض النزاعات التجارية، وتطوير برامج التدريب في العمل المصرفي.
وأوضح محمد الجاسر - وكيل محافظ مؤسسة النقد - أن منظمة التجارة العالمية، لها عدد من المبادئ المحددة، والمستقلة لقطاع الخدمات، مشيراً إلى أن هذه المبادئ تشتمل على: مبدأ الدولة بالرعاية، والمعاملة الوطنية، وحرية النفاذ للأسواق،

الملك عبدالله يرعى احتفالاً لشركة سابك - واس.

والشفافية، وجداول تحرير قطاع الخدمات، والتحرير التدريجي بوصفه الأساس، لافتاً إلى أن القطاع المصرفي متاح لكل من أراد الاستثمار فيه، مؤكداً في الوقت ذاته أن الترخيص للمصارف منوط بمجلس الوزراء.

من جانبه تحدث الأستاذ صالح الحصيني - عضو مجلس الشورى - عن تسعيرة الغاز، والمنتجات النفطية، مشيداً بدور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، الذي كلف بهذا الملف، ووصفه بالمفاوض الصلب، لما حققه من مكاسب كبيرة في هذا الشأن، وتطرق الحصيني إلى المؤسسات المملوكة للحكومة، والآثار المترتبة على القطاع الصناعي، مؤكداً أن دخول المملكة المنظمة كان في وقت ملائم.

كما أشار الدكتور عبدالله العبيد إلى القطاع الزراعي في ظل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، والتحديات التي تواجه هذا القطاع، مبيناً أن هناك الكثير من الفرص الكبيرة للقطاع الزراعي، حيث وجود قدر مناسب من الحماية، مؤكداً أهمية وجود التنمية، واستغلال الميزة النسبية، للنفاذ إلى أسواق ١٤٨ دولة.

وفي دراسة وثائقية للمنتدى عن جاهزية القطاع الخاص في المملكة، بمختلف أنشطته الإنتاجية، للتعريف بمدى جني مكاسب الانضمام، وتخفيف أعباء تكاليفه، طرح المنتدى خمسة فصول رئيسة هدفت إلى توضيح معالم الاتفاق المبرم بين المملكة، والدول الأعضاء في المنظمة، إذ أفردت الدراسة في فصلها الأول مساحة واسعة لشرح اتفاقيات المنظمة المتعددة الأطراف، ومذكرات التفاهم، وهدفت الدراسة إلى توضيح الأسس لتضمين استحقاقات العضوية.

وطرحت الدراسة في الفصل الثاني متطلبات الانضمام، واستحقاقات العضوية، من خلال ٥٨ التزاماً، والحصول على ٥٩ استثناءً، وإصدار ٤٢ نظاماً جديداً من لوائحها التنفيذية، أبرمت ٣٨ اتفاقاً ثنائياً بشأن نفاذ السلع، والخدمات إلى أسواقها.

وأوضحت الدراسة الخطوط العريضة لخطط المملكة،

وإستراتيجيات فريق التفاوض السعودي الرامية إلى تحقيق الالتزام، وعدم التفريط في مبادئ الشريعة الإسلامية، والقيم الاجتماعية، والأمن الوطني، والبيئة، وتسخير التحديات التي تواجه المملكة، مثل السعودة، وتوطين المعرفة، وتخصيص المنشآت الحكومية، وتحديد أبعاد الالتزامات المطلوب تطبيقها من مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير ا لبدائل الخلاقة، واعتماد أسس التفاوض بمرونة.

وعكس استبيان طرحته الدراسة على الغرف التجارية حول الجاهزية، إذ بينت مؤشرات الاستبيان أن ضعف مستوى المعرفة لدى القطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية، بالنواحي الأساسية الآتية: ٩٥٪ يجهلون مبادئ المنظمة واتفاقاتها، و١٩٪ يعتقدون أن تكاليف الانضمام أكبر بكثير من مكاسبه، و٢١٪ يؤيدون الانضمام إلى المنظمة ضمن شروط، تحمي منتجاتهم السعودية.

كما أشار الاستبيان إلى ارتفاع نسبة المشككين في كفاءة قطاع الخدمات، وقدرته على المنافسة.

المحور الرابع

المساهمة الاقتصادية للمرأة:

انعقدت جلسة هذا المحور برئاسة الدكتورة نورة المبارك، والمهندس سعد المعجل، وقدمت ورقة مساهمة المرأة الاقتصادية الدكتورة نادية باعشن، وكان المحاورون في هذا المحور سمو الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود، والأستاذة لمى العقاد.

وقد أثار هذا المحور جدلاً واسعاً في أوساط الشخصيات الرجالية، والنسائية المشاركة، وأجمعت أغلبية المداخلات النسائية على أن المجتمع يفرض قيوداً اجتماعية متنوعة على السعوديات، تبقي النساء محاصرات ضمن حدود ضيقة يقرها، ويديرها الرجال، تحرم المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية، بينما أكدت مداخلات بعض المشاركين من الرجال، أن التمييز بين الجنسين في شكله الصارم يؤثر بصورة تلقائية، في حصول النساء على فرص تعليمية ووظيفية.

وهدفت ورقة العمل، التي قدمتها الدكتور نادية باعشن، إلى معرفة المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية؛ وذلك من خلال تحديد الإطار القانوني المنظم لمشاركة المرأة من خلال حصر الأنظمة، واللوائح، والقرارات التنظيمية، والاتفاقيات ذات العلاقة للوصول إلى مدى كفاية ما تضمنه المصادر من قواعد قانونية، تتيح للمرأة المشاركة الفعالة في الاقتصاد المحلي، ونطاق تلك المشاركة، ومدى احتواء تلك المصادر على سياسات حكومية تؤثر في مشاركة المرأة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واحتواء آليات وإجراءات تضمن تفعيلها دون صدور قرارات تنفيذية، والعمل على دراسة سبل تفعيل القرارات التنظيمية، والإجراءات الصادرة عن أجهزة رسم السياسات، والداعية إلى تفعيل عمل المرأة في القطاع الخاص والعام.

أوصت ورقة الدكتورة نادية باعشن، بضرورة زيادة مشاركة المرأة في رسم السياسات في المسائل المتعلقة بشؤونها، وذلك من خلال الإسراع في تفعيل الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء، الذي نص على إنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة، مؤكدة أهمية أن يتم ربط هذه اللجنة تنظيمياً بمجلس الوزراء، وبالمجلس الاقتصادي الأعلى، أو أي جهاز آخر من أجهزة رسم السياسات، وأن تتشكل اللجنة من نساء متخصصات، ويكون تسميتهن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وأن تكون للجنة ميزانية مستقلة.

المحور الخامس

القوى العاملة الوافدة

أما في المحور الخامس المتعلق بالقوى العاملة الوافدة، فقد رأس الجلسة الدكتور حسن بن عيسى الملا، وقدم ورقة المحور الأستاذ أحمد بن محمد السري، وناقش فيها كل من سالم آل عياض، والمهندس حسين أبو داود.

وقد ناقش المحور تأثير القوى البشرية الوافدة في الاقتصاد، وتحديد التحقيقات المطلوبة، والتطرق إلى كيفية الاستفادة المثلى من العمالة الوافدة، وأكدت الدراسة الوثائقية التي أعدها المنتدى حول واقع القوى العاملة الوافدة ومستقبلها في القطاع الخاص، أن القوى العاملة الوافدة ركيزة من ركائز الاقتصاد السعودي، ولا بد من اتباع رؤية إستراتيجية حول مدى الاستفادة منها، بجانب تحقيق سياسات السعودة.

وعزت الدراسة – حسب ما ذكره السري – معوقات الحصول على وظائف للمواطنين في القطاع الخاص إلى وجود عمالة وافدة متخصصة، وتفضيل العمالة الأجنبية، وانكماش السوق، وقلة

المهارة في اللغة الإنجليزية، وقلة الخبرة، وعدم وجود المؤهلات المنافسة، وضعف التزام أوقات الدوام، وعدم استقرار الموظف السعودي في العمل، وقلة الإنتاجية، وقيم العمل، والمهارة في الحاسب الآلي، وكثرة الالتزامات العائلية.

وأوضحت الدراسة أن العوامل الحافزة إلى المحافظة على العمالة الوافدة (من وجهة نظر رجال الأعمال)، تتمثل في تطوير نظام العمل والعمال، وتسهيل الاستقدام للعوائل، والزيارة العائلية، وتطوير أنظمة التملك، والاستثمار، وتطبيق نظام الإقامة الدائمة، بعد فترة من الإقامة النظامية، وزيادة مدة منح الإقامة عن سنتين، وإلغاء نظام الكفالة، وإلغاء تأشيرة الخروج والعودة، وإمكانية منح الجنسية.

من المشاركين في المنتدى

وفي تعليقه على المحور دعا المهندس سالم ابن سعد آل عايض إلى استبدال إيجاد وظائف جديدة بكلمة السعودة، مبيناً أن سوق العمل يستوعب فرصاً للسعوديين والوافدين في آن واحد، مطالباً بضرورة استقدام عمالة مؤهلة، ومفيدة، ودعا في الوقت نفسه إلى الاهتمام بأن يكون التعليم، والتدريب المهني، على رأس العمل وعدم التعذر بقلة الخبرة.

وقال المهندس حسين أبو داوود: إن هناك عمالة نظامية، لها واجباتها وحقوقها، ومؤكداً أن الشباب السعودي قادر على شغل أي وظيفة، مطالباً في الوقت ذاته بالسماح بتغيير المهن، وبقاء الكفالة لمدة سنتين، واستقدام الزوجات، واستثمار الأجانب في الأسهم، وغيرها، وعدم منع من تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً عن العمل.

وفي إحدى المداخلات، قال عبدا لرحمن الجريسي: إن بعض الشركات الكبيرة تظل العمالة السعودية رهن سجلاتهم؛ لأنهم يتعاقدون مع شركات مقاولات أخرى.

في حين أكد الدكتور فهد السلطان - الأمين العام لمجلس الغرف السعودية - ضرورة التركيز في خلق وظائف جديدة بدلاً من التركيز في عملية الإحلال بفتح قطاعات جديدة تستوعب الشباب السعودي، خصوصاً في البنوك، والاتصالات، بوصفها ذات عوائد جيدة، واتفق معه في النظرة ذاتها المحامي ماجد قاروب الذي أشار إلى أن هناك مجالات كثيرة وجيدة لتوظيف السعوديين في القطاعات الصحية بعائد مالي مجزٍ، مؤكداً أن الحاجة ما زالت ماسة إلى العمالة الوافدة، ولكن وفق تقنين واضح ومحدد.

وحذر الدكتور يحيى في مداخلته من توطين الوظائف في قطاعي الاستشارات، والمقاولات في الوقت الحاضر، معللاً تحذيره بأن مثل هذه التجربة ستؤدي إلى إحداث شلل في القطاعين العام والخاص.

المحور السادس

السكك الحديدية، والطرق والموانئ:

ناقشت جلسة المنتدى المحور السادس الذي يتعلق بالسكك الحديدة والطرق والموانئ، وقد رأس هذه الجلسة معالي وزير النقل الدكتور جبارة بن عيد الصريصري، وتناقش فيها كل من معالي المهندس خالد اليحيى، ومعالي المهندس عبدالله رحيمي، والدكتور خليل كردي، وأدارت الحوار في القاعة النسائية الأستاذة غادة الإدريسي.

وقدم الكلمة الرئيسة للجلسة نيابة عن المهندس علي الزيد الدكتور أمير علوان، الذي استعرض جملة من المحاور

الأمير سلمان يلقي كلمته في المنتدى

الخاصة بقطاع النقل، وأكد أن الميزانية المخصصة لقطاع المواصلات بلغت ٣ر٦ مليارات ريال و ٣٠٠ مليون ريال إيرادات تشغيله، مستعرضاً قطاع النقل والموانئ والسكة الحديدية والنقل المدني.

وأشار علوان إلى التحديات التي تواجه قطاع النقل، وقال: إن هناك عجزاً في الطرق والسكك الحديدية والنقل المدني، مؤكداً أهمية دور القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع، وتحقيق الشراكة بين القطاعين لتحقيق الأهداف التجارية، والاجتماعية، والاقتصادية بين مناطق المملكة، مشيراً إلى أهمية إنهاء إستراتيجية النقل، وتحديد واضح للقطاعين لمهامهما، وتطرق إلى المبادرات الحكومية الداعمة للإستراتيجية، مستعرضاً التجارب الدولية في تطوير خدمات، النقل وأهداف الخطة الخمسية الثانية.

وفي تعليقة على محور السكك الحديدية والطرق والموانئ، أكد معالي المهندس خالد اليحيى أهمية الشراكة بين القطاعين، وفتح باب الاستثمارات منوهاً بأهمية تهيئة الأنشطة كافة قبل خصخصتها لتجنب الآثار السلبية، مؤكداً أهمية وجود هيئة تنظيمية مستقلة للخصخصة، بينما أشار معالي المهندس عبدالله رحيمي إلى أهمية قطاع النقل الجوي، مشيراً إلى أن ٢ بليون مسافر في العالم تم نقلهم بواسطة النقل الجوي بعمالة تقدر بـ ٢٩ مليوناً، وأنه يساهم في ٨٪ من الناتج الوطني العالمي.

وقال: إن منطقة الشرق الأوسط تشهد خدمات ونسباً متدنية في هذا الإطار، وإن أداء القطاع في المملكة لا يتناسب مع المميزات الممنوحة، فمساهمته متدنية، والفرص الوظيفية متدنية.

وقال: إن هذا التدني يتعلق بالقوانين المنظمة لهذا القطاع، وأكد أن الطيران المدني وضع إستراتيجية نافذة ستطبق في هذا الإطار.

وأبدى الدكتور خليل كردي سعادته بقرار المجلس الاقتصادي الأعلى بفتح قطاع النقل الجوي للمنافسة، وعدم رضاه بخصخصة الخطوط السعودية، بوصفه ناقلاً وطنياً يلبي احتياجات البلاد.

وفي مداخلات اتسمت بالوضوح والشفافية حول خدمات الطرق السريعة المتمثلة في الاستراحات، أكد معالي الدكتور جبارة بن عيد الصريصري أن هناك مناقصة طرحت في هذا الشأن، وتمت ترسيتها على بعض رجال الأعمال، مؤكداً إيقاف أي تراخيص بهذا الشأن.

وحول النقل العام أشار إلى أنه تمت دراسة الأمر، وستكون هناك معالجة جذرية لتحسين الخدمات، ومعالجتها بشكل خاص بمدينة الرياض، بالتعاون مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

جاء ذلك في معرض إجابته في مداخلة أشارت إلى إيقاف الامتياز لدى النقل العام، وفتح مجال الاستثمار فيه، في حين أشار معالي المهندس عبدالله رحيمي إلى أن هناك إستراتيجية تطوير مؤسسي لتحويل العمل وفقا للقوانين التجارية وتحرير القطاع.

وأكد الدكتور خليل كردي ضرورة عدم تخصيص الخطوط السعودية، وشاركته في وجهة نظره مداخلة من الأستاذ أحمد سويدان.

كما أشارت الأستاذة طيبة الإدريسي في مداخلة لها إلى أن مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة، لا تحظيان بوسائل نقل ومطارات محورية تليق بمكانتيهما.

وأشار التقرير التنفيذي لدراسة السكك الحديدية والطرق والموانئ إلى أن المملكة يمكنها خلال هذا العقد أن تصبح محوراً رئيساً لشبكات النقل، والمواصلات الإقليمية والدولية،

لما تتمتع به من شبكة مواصلات داخلية متكاملة، تربط بين المدن الرئيسة بها التي تعد معبراً للتجارة الدولية، فضلاً عن الطرق البرية الحديثة، وكذلك الطرق السريعة التي تربط أنحاء المملكة كافة، ومن ثم سينعكس ذلك على الموانئ السعودية التي ستنشط بدورها، وتنتعش بها حركة الشحن، والتفريغ بصفة مستمرة على مدار الساعة، وستشكل السكة الحديدية جسراً برياً ذا مردودية ومكاسب كبيرة، وستقوم بنقل البضائع الثقيلة، وتعمل على الحد من الضغط على الطرق البرية، وقد بذلت المملكة العربية السعودية خلال العقود الأخيرة جهوداً مضنية، في إنشاء وتطوير البنية الأساسية لشبكات النقل والمواصلات.

المحور السابع

مناطق الصناعات التقنية:

بمناقشة محور مناطق الصناعات التقنية في المملكة، اختتم منتدى الرياض الاقتصادي الثاني - نحو تنمية اقتصادية مستديمة - فعالياته بعد مناقشات، ودراسات، مستفيضة لأهم القضايا الاقتصادية، والمستجدات على الصعيد الاقتصادي المحلي، بمشاركة عدد من المسؤولين وصناع القرار في المجالات الاقتصادية المختلفة كافة.

وقد كانت هذه الجلسة الختامية برئاسة معالي الدكتور هاشم ابن عبدالله يماني، وتقديم المهندس عبدالرحمن مازي، وكان المحاورون: سمو الأمير تركي بن سعود بن محمد، وكل من المهندس عبدالله السيف، والمهندس عبدالعزيز كامل، والمهندس عبدالعزيز الصقير.

وكشف الأمير تركي بن سعود - نائب رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية — لدى مخاطبته المنتدى، ضمن محور مناطق الصناعات التقنية أنه سيتم نهاية هذا الشهر رفع الخطة الخمسية الخاصة بمناطق التقنية إلى المقام السامي التي تتضمن ثمانية برامج عامة تشمل ١٩٠ مشروعاً بميزانية تصل تكلفتها ٦ مليارات ريال.

وقال الأمير تركي: إن هناك عشرة أسباب إستراتيجية وضعت لهذه الخطة، تتمثل في تبني رؤية شمولية، وتفعيل دور التعليم، والتدريب، وتعزيز القدرات الوطنية، وتبني اتجاهات رئيسة للتطوير، وتنويع حصاد الدعم المالي، وتطوير التقنية، ودعم القدرات البشرية ورعايتها، وتطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية، وتطوير مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني، وإتاحة المعلومات العلمية، والتقنية وفقاً للأهداف التي وضعتها الجهات المختصة بهذا الشأن.

ودعا وزير التجارة د. هاشم بن عبدالله يماني إلى ضرورة إيجاد العقلية المؤمنة بالاستثمار في العلوم والتقنية، مشيراً إلى أن منظومة الإبداع الوطني مفردة جديرة بالاهتمام. وذكر أن الحوافز التي تقدمها الدولة إلى المستثمرين لا تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.. مضيفاً أن جميع الدول المنضوية تحت هذه المنظمة تقدم إلى مستثمريها هذا الدعم.

وأكد عبدالرحمن الجريسي - رئيس غرفة الرياض - أن توصيات المنتدى سترفع إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز للنظر فيها، وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى، معرباً عن أمله في أن يتم تفعيل هذه التوصيات لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.

وتابع الجريسي في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء فعاليات المنتدى، أن دور الجهة المنظمة للمنتدى لن يقف عند إصدار هذه التوصيات، مشيراً إلى أن مجلس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض سيعمل على متابعة التوصيات والمراحل التي ستمر بها حتى الوصول إلى قرار يضمن تفعيل الجهات ذات العلاقة.

وفي رده على سؤال المجلة المتعلق بالنتائج المتوقعة من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، سلباً كانت أم إيجاباً، قال الدكتور العويشق: إن هناك آثاراً محتملة، قياساً على تلك الدول التي سبقت المملكة في الانضمام إلى هذه المنظمة، ولكني لا أزال أركز في موضوع المساءلة، والشفافية؛ لأن كل محاور المنتدى الاقتصادي الثاني تطالب بهذا الأمر لتحقيق الفاعلية، والجاهزية، ومنظمة التجارة العالمية، سواء أكانت في اتفاقية القات، أم اتفاقية المشتريات الحكومية، أم غيرها تنص على ضرورة توفير بيئة شفافة، وغير انتقائية، بجانب توفير بيئة قانونية شفافة.

وأضاف: أن المملكة - إن شاء الله - كعضو فاعل في المنظمة، ستقوم بالتزامها، ومما لا شك فيه أن فائدة هذا الالتزام حماية المستثمرين، سواء أكانوا مواطنين أم مستثمرين أجانب، هذا من ناحية، أما الناحية الأهم فهي حماية الاقتصاد نفسه؛ لأن كفاءة الاقتصاد تزداد بتوافر الشفافية؛ لأن غياب المعلومات الدقيقة في نظر المستثمر يزيد من المخاطرة العائدة. فعندما يتقدم إلى

مشروع حكومي، مثلاً تكلفته عشرة ملايين ريال، يضع علاوة، وكلما توافرت المعلومات، كلما انخفضت العلاوة، وقد تنتهي بجانب زيادة كفاءة الاقتصاد، وتخفيض تكلفة المشروعات.
كل ذلك يترتب على مدى تحقيق الشفافية، والمساءلة، اللتين هما أحد متطلبات منظمة التجارة العالمية.
وعن سياسة الاقتصاد الحر الذي تتبعه المملكة، وإلى أي مدى يساعد هذا النهج على انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، قال العويشق: نعم إن المملكة تتبع سياسة الاقتصاد الحر، وهناك تبعات لسياسة الاقتصاد الحر، وعلى سبيل المثال، عدم تقديم مساعدات للشركات المحلية، إلا ضمن معايير معينة، مثلاً: هناك رسوم جمركية حمائية، وهناك مميزات تعطى للشركات الوطنية، وهذه يجب أن تكون معللة، حسب قواعد منظمة التجارة العالمية.

خادم الحرمين: ليس لدينا ما نخفيه

وعن آلية تطوير شفافية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، قال الدكتور عبدالعزيز العويشق، يجب إيجاد أطر اجتهادية؛ بمعنى أن المسؤول يجتمع أحياناً بالغرفة التجارية، ويجتمع برجال أعمال معينين، وأحياناً يكون ذلك بعد اتخاذ القرار، ولكن من المفترض أن يكون هناك إطار يوضح، ويضع آليات للتحاور بين الجانبين: الحكومي، والخاص قبل اتخاذ القرار، ومن ثم وضع خطة قبل الدراسة، ويتم استطلاع آراء أصحاب العمل من قبل الجهات الحكومية. لأن أصحاب الأعمال هم أصحاب الشأن، قد يكونون المواطنين، والمستهلكين في الوقت نفسه، فيجب أن يكون قبل اتخاذ القرار اجتماع منظم، ومفتوح بين المسؤول الذي يقوم باقتراح السياسة، وأصحاب الشأن، وبعد صدور القرار، يجب أن يجتمع بهم لتوضيح تبعات اتخاذ القرار، وماذا سيترتب عليه، بالإضافة إلى منحهم الوقت الكافي – أي فرصة مناسبة – حتى يتمكنوا من التأقلم مع القرار الجديد، فمن الضروري تأطير الحوار بين الطرفين، ولا يترك للاجتهاد في كل حالة تطرأ.
وعن البعد الدولي لرعاية خادم الحرمين الشريفين للمنتدى، قال عبدالعزيز العويشق: لم يقتصر بعد تأثير رعاية خادم الحرمين الشريفين على المستوى المحلي، وإنما من المعروف أن الملك عبدالله – حفظه الله – هو صاحب مبادرات دولية، عرفه كل العالم، منذ ولايته للعهد، وهذه الرعاية الكريمة هي امتداد لعطاء متصل لخادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – فهو معروف باتخاذ القرارات الحكيمة والرشيدة، كعادته يتابع كل قراراته التي يصدرها بما تتطلبه من الدوائر الحكومية، للاستجابة السريعة والفعالة لمطالب المواطنين.
وبالطبع التزام خادم الحرمين الشريفين الشفافية، والمساءلة، اللتين ظل، ولا يزال، يوليهما اهتمامه، ومتابعته المستمرة، العامل الأساسي في نجاح سياسات المملكة الداخلية والخارجية، وظل يردد في مناسبات كثيرة قوله عن الشفافية: إننا ليس لدينا ما نخفيه.
كما التقت المجلة الأستاذ صالح الحصيني – عضو الفريق التفاوضي، وعضو مجلس الشورى – الذي قال: معلوم أن المملكة منذ مدة مندمجة في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات الأجنبية، والحمد لله، والاستثمارات السعودية موجودة، ومؤثرة في الاقتصاد الدولي بشكل فعال وملحوظ، ولكن لاشك أن مرحلة ما بعد الانضمام تتطلب تعزيز جهود القطاع الخاص وجاهزيته، لتعظيم مكاسب هذا القطاع من انضمام المملكة، إلى منظمة التجارة العالمية.
وأضاف: الشفافية هي أحد العناصر المهمة لمنظمة التجارة العالمية، والآن المملكة أعدت العدة، في هذا الاتجاه الذي هو أساساً لم يكن غائباً عن قيادتنا الرشيدة، وهذا المنتدى نتحاور، ونتداول الآراء والأفكار فيه، وعلى نهج المملكة في الشفافية، والمكاشفة إلى وجود ٤٢ نظاماً في المملكة يطبق، ويشير إلى تطبيق هذه الأنظمة.
ومضى قائلاً: المملكة هي العضو رقم ١٤٨، وسبقها في العضوية لهذه المنظمة الدولية الكثير من الدول، وهذه الدول لا شك أنها الآن مستفيدة من هذه المنظمة، وكيفت أوضاعها لمعالجة تحديات أنظمة منظمة التجارة الدولية، وأعتقد أن المملكة مادام اقتصادها مفتوحاً منذ البداية، فلديها فرصة تحقيق مكاسب أكثر من انشغالها في التكيف مع تبعات الوضع الجديد؛ لأنها مهيأة ومستعدة لهذه المرحلة بجاهزية مسبقة.
وعن مشاركة القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي في المملكة، قال الدكتور صالح: القطاع الخاص موجود في المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة، والوزارات تنسق مع مجلس الغرف بشكل دائم، والقطاع الخاص موجود في مجلس الشورى، وموجود كذلك في عضوية مجالس المؤسسات الحكومية الأخرى، فالقطاع الخاص موجود على أكثر من شكل، وهو مساهم في صناعة القرار

الاقتصادي، وهذا دليل على اهتمام الدولة بمعرفة وجهة نظرة القطاع الخاص، واستيعابها، ونأمل من القطاع الخاص المزيد من التفاعل مع كل أجهزة الدولة ذات العلاقة بصناعة القرارات الاقتصادية، من أجل المصلحة الوطنية العليا.

وعن البعد الدولي لرعاية خادم الحرمين الشريفين لهذا المنتدى، قال: خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - هو قائد السلاح الاقتصادي بسياسة رشيدة، ورؤية ثاقبة، وهذا يعطي ثقلاً وإيجابية كبيرين، ودفعة قوية، ليس في الداخل فحسب، ولكن عالمياً؛ لما يتمتع به - رعاه الله - من مكانة دولية مرموقة في المجتمع الدولي.

وعن مخاوف انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، أجاب: أولاً: لا وجل، ولاخوف؛ لأن المستفيد الأول من الانضمام هو المستهلك، ونتائج الانضمام طيبة، إن شاء الله، وتتمثل في: أسعار أرخص، وجودة أعلى، وخيارات أكثر، وتصب كلها في مصلحة المستهلك، ثم مصلحة البلد بأسره.

والتقت المجلة الأستاذ الفاضل بن علي بن عبدالله - مستشار التقرير بمكتب التخطيط والدراسات - الذي قال: رعاية خادم الحرمين الشريفين للمنتدى متوافق مع الظروف، وتتزامن مع توقيع المملكة اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وموافقة المنظمة لانضمام المملكة لتصبح العضو ١٤٨ في منظومتها، ولاشك أن هذه الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين، تعطي مؤشراً للعالم بأنه - حفظه الله - يولي الجانب الاقتصادي أكبر همه، ودليل على أن المملكة تهتم بالجانب الاقتصادي على أعلى مستوياتها، وهذه الرعاية تؤكد أن المملكة استقبلت مرحلة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بجاهزية مدروسة ومخططة، تعزز انسجامها مع المجتمع الدولي ومنظماته.

وحول الخطوات العملية للقطاع الخاص لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، قال: إن القطاع الخاص الآن مهيأ للدخول في المنظمة بكل ثقة، بعد الدعم الذي تبناه القطاع العام، حيث أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين القطاع الخاص اهتماماً ملحوظاً لتفعيله، وتأهيله لمواجهة هذه المرحلة المهمة جداً، والآن بعد هذا التأهيل، أعتقد أن الوقت مناسب للقطاع الخاص لخوض المنافسة العالمية في ظل انضمام البلاد إلى منظمة التجارة الدولية، مع مختلف الدول الصناعية المتقدمة.

والتقت المجلة كذلك الأستاذ محمد أحمد بن محسن العطاس - عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بجازان - الذي قال عن جاهزية القطاع الخاص لمواجهة المرحلة المقبلة: إن القطاع الخاص مستعد لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، فكثيراً علمتنا قيادتنا الجاهزية وحب مصلحة الوطن، مضيفاً أن انعقاد مثل هذا المنتدى المهم دليل على الجاهزية والاستعداد، إذ يجتمع أهل الشأن الاقتصادي، ويتناقشون، ويتحاورون، في الهم الاقتصادي المشترك، ويقدمون اقتراحاتهم النيرة التي قد تشكل لبنة أساسية، لصياغة أفكار اقتصادية تبنى عليها الكثير من القرارات التي تصب في مصلحة الوطن.

وعن دخول المملكة في منظمة التجارة العالمية، قال: هذا في حد ذاته مكسب للشعب بأثره؛ لأن الفائدة ستعود إلى المواطن المستهلك؛ لأنه سوف يجد الكثير من الرخاء في انخفاض الأسعار، نتيجة المنافسة التجارية في الأسواق، بالإضافة إلى وجود مساحة أكبر للمستهلك للاختيار الحر حسب حاجته، فالمرحلة القادمة، إن شاء الله، كلها خير وازدهار لمملكتنا الحبيبة.

وعن نظرته إلى القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي، قال: إن القيادة - جزاها الله خيراً - لم تغفل أمر القطاع الخاص، فهي مهتمة بتهيئة المناخ الاستثماري بشكل متفرد، ومما يؤكد هذا رئاسة خادم الحرمين الشريفين - الملك عبدالله بن عبدالعزيز - للمجلس الأعلى الاقتصادي، وهذا تأكيد لتفاعل القيادة مع الشأن الاقتصادي، بشقيه: العام والخاص، ولكننا نأمل في مزيد من التشاور والتحاور بين القطاعين العام والخاص، ومزيد من الشفافية في المرحلة المقبلة، التي تتطلب تضافر الجهود الوطنية؛ لمواجهة تحديات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وعن رعاية خادم الحرمين الشريفين للمنتدى، قال: لا شك أن هذه الرعاية تمثل دفعة قوية للقطاع الخاص على المستويين: المحلي، والعالمي، وأن رعاية المليك ليست مقصورة على منتدى، أو مؤتمر، فهو راعي الوطن كله، وصاحب مبادرات دولية متعددة، أكسبته ثقلاً عالمياً، سيجني الوطن ثماره، ليس الآن فحسب، ولكن في المرحلة القادمة، إن شاء الله.

نسأل الله أن يوفقه، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهما الله، ورعاهما، كما نشكر رئيس المنتدى - صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - أمير منطقة الرياض - على اهتمامه ومتابعته لفعاليات المنتدى.